

تبني المعايير الدولية للمراجعة الخارجية في الجزائر

Adoption of international standards of external Auditing in Algeria

Adoption des normes internationales d'audit externe en Algérie

دليلة بوقرن*، لطفي شعباني**

l.chabani@univ-boumerdes.dz d.boukerne@univ-boumerdes.dz

تاريخ قبول النشر: 2021-12-17

تاريخ استلام المقال: 2019-10-17

Abstract:

In light of international harmonization, and in order to keep up with global developments, Algeria adopted a set of reforms, the most important of which is Law 10-01. This was followed by the adoption of international standards for external auditing under the name of Algerian standards for auditing. Which led to the creation a set of novelties at the level of practicing the profession. This study therefore came to learn about the regulating of the external auditing profession in Algeria in light of the adoption of the International Standards for External Auditing (ISA).

Key words: External audit, International standards of Auditing, Algerian standards for Auditing..

* جامعة بومرداس (الجزائر) - طالبة دكتوراه علوم
d.boukerne@univ-boumerdes.dz (المؤلف المرسل)

** جامعة بومرداس (الجزائر) - أستاذ محاضر (أ.م.)
l.chabani@univ-boumerdes.dz

Résumé:

A la lumière du harmonisation international, et afin de s'aligner au rythme du développement mondiales, l'Algérie a adopté un ensemble de réformes dont la plus importante est la loi 10-01, suivie de l'adoption de normes internationales d'audit sous le nom de normes algériennes de l'audit, ce qui a conduit à un certain nombre d'innovations au niveau de l'exercice de la profession. Sur la base de cela, cette étude est venue identifier la réalité de l'organisation de la profession d'audit externe en Algérie à la lumière de l'adoption des normes internationales d'audit externe (ISA).

Mots clés: Audit externe, Normes internationales d'audit, Normes d'audit algériennes.

ملخص:

في ظل التوافق الدولي، وبغية مسايرة التطورات العالمية قامت الجزائر بتبني مجموعة من الإصلاحات أهمها القانون 10-01، تبعه تبني المعايير الدولية للمراجعة تحت مسمى المعايير الجزائرية للمراجعة، الأمر الذي أحدث جملة من الاستحداثات على مستوى ممارسة المهنة، بناء على هذا جاءت هذه الدراسة للتعرف على واقع تنظيم مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر في ظل تبني المعايير الدولية للمراجعة الخارجية (ISA).

الكلمات المفتاحية: المراجعة الخارجية، المعايير الدولية للمراجعة، المعايير الجزائرية للمراجعة.

مخطط المقال:

مقدمة

1) الإطار النظري

- 1-1) ماهية المعايير الدولية للمراجعة
- 1-2) واقع المراجعة الخارجية في الجزائر
- 2) الدراسة الميدانية
- 2-1) عرض الدراسة
- 2-2) نتائج الدراسة

خاتمة

مقدمة:

قامت الجزائر بسلسلة من الإصلاحات لتحسين بيئة المراجعة الخارجية وتكييفها مع البيئة الدولية، وهذا من خلال سن مجموعة من المراسيم التنفيذية التي تمس إعادة هيكلة المنظمات المهنية والهيئات المشرفة على المهنة، أهمها القانون 10-01، إضافة لذلك فقد قامت بإصدار معايير مراجعة جزائرية بدءاً من فيفري 2016، حيث تم إصدار ثلاث مقررات تتضمن 12 معياراً جزائرياً بهدف تحسين المهنة وتوافقها مع للمعايير الدولية للمراجعة.

ومنه، يمكن تحديد إشكالية البحث في التساؤل الآتي: ما هو واقع تنظيم مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر في ظل المعايير الدولية للمراجعة (ISA)؟

- وللإجابة على الإشكالية وبهدف تبسيط الموضوع نقوم بطرح الفرضيات التالية:
- الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لتنظيم مهنة المراجعة أدت إلى تحسين المهنة؛
 - لا توجد حاجة لتطبيق معايير المراجعة الدولية في البيئة الجزائرية؛
 - ويوجد توافق بين ممارسة مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر مع المعايير الدولية للمراجعة.

(1) الإطار النظري:

سعت الهيئات الدولية وراء تقليل التفاوت في الأداء بين ممارسي مهنة المراجعة الخارجية في معظم دول العالم للاقتراب من الموضوعية قدر الإمكان، وفي مقدمتها الاتحاد الدولي للمحاسبين ممثلا بلجنة المراجعة الدولية واللجان الأخرى المنبثقة عنه، والذي عمل على تطوير ورفع كفاءة المستوى الفني والثقافي لممارسي مهنة المراجعة، وكذا الاهتمام بتوحيد ممارسات هذه المهنة في كافة أنحاء العالم من خلال إصدار معايير المراجعة الدولية¹.

(1-1) ماهية المعايير الدولية للمراجعة:

تعتبر المعايير الدولية للمراجعة إطار متجانس وقابل للتطبيق على المستوى العالمي، والتي لا تتعارض مع معايير المراجعة المتعارف عليها من جهة كما أنها لا تمنع أي دولة من إصدار معايير مراجعة وطنية من جهة أخرى².

تعتبر المعايير الدولية للمراجعة مرجع ودليل إرشادي يجب على المراجع أن يحتذي ويلتزم بها عند أداء مهامه والرجوع لها عند قصور المعايير المحلية³. وعرفت المعايير الدولية للمراجعة بعدة تعاريف نختار من بينها تعريفيين:

- "إرشادات عامة لمساعدة المراجعين على تنفيذ مسؤولياتهم المهنية عند تدقيق القوائم المالية التاريخية، وهي تشتمل على اعتبارات الجودة المهنية مثل الكفاءة والحياد ومتطلبات التقرير، وأدلة المراجعة⁴؛
- ومبادئ أساسية ذات القبول الدولي والمحلي، والمنفذة من قبل المراجعين في جميع أنحاء العالم⁵.

يتضح من خلال التعريفين السابقين، أن معايير المراجعة الدولية هي المعايير المستندة على مبادئ وأسس يعتمد عليها المراجعين أثناء القيام بعملية المراجعة، والتي تهدف إلى تقليل الفروقات بين الممارسات المهنية بين مختلف دول العالم. وتتميز المعايير الدولية للمراجعة بعدة خصائص منها⁶:

- التركيز على تفصيلات إجراءات العمل الميداني لتقليل التفاوت والاختلاف بين ممارسي عملية المراجعة في نفس البلد وبين الدول؛
- استخدمت اللجنة لفظ "إرشادات المراجعة الدولية" بدلا من "المعايير الدولية للمراجعة"، وذلك لتوفير قدر جيد من المرونة عليها لتترك المجال مفتوحا أمام مختلف المنظمات

- المهنية في دول العالم للاسترشاد بتلك المعايير وإتاحة الفرصة أمامها حتى يمكن تكييفها مع الظروف البيئية لكل دولة؛
- تعتبر المعايير الدولية للمراجعة أكثر عمومية وشمولا من غيرها من المعايير، لأنها صادرة عن تجمع دولي كبير يضم معظم دول العالم، وبالتالي فهي تمثل الإطار العام الذي ينظم مهنة المراجعة ويلقى قبولا عاما على النطاق الدولي، كما أنها تعتبر قواعد أساسية عامة يجب إتباعها من قبل مزاولي المهنة؛
 - وتتسم المعايير الدولية للمراجعة بمواكبة التطورات المستحدثة في مجال المراجعة من خلال إصدار معايير جديدة باستمرار.

تعد معايير المراجعة الدولية من أهم مقومات العمل المهني حيث أن لها دورا هاما في إرشاد المراجع الخارجي عند أداء عمله، بالإضافة إلى كونها الأداة التي على أساسها يتم تقييم أداء مراجعي الحسابات والحكم على جودة عملهم، كما أنها تعتبر من أهم الأساليب التي تؤدي إلى تحسين الأداء المهني للمراجع باعتبارها المرشد والمرجعية لمراجع الحسابات⁷. وتعتبر المعايير الدولية للمراجعة ذات أهمية حيث أنها⁸:

- تشجع على التعاون بين مكاتب المراجعة على المستويين المحلي والدولي؛
- أكثر تجانسا من المعايير الوطنية ومكملة لها؛
- مرافقة للتغيرات الجارية، مثل العولمة وتحرير التجارة الدولية وتكنولوجيا المعلومات؛
- ومتناسقة مع انتشار المؤسسات متعددة الجنسيات، إذ يتوجب مراجعة حساباتها كبقية المؤسسات.

وتحتوي المعايير الدولية للمراجعة على مبادئ وإجراءات جوهرية وإرشادات وإيضاحات متعلقة بمراجعة القوائم المالية⁹، ونعرض تبويب لها في الجدول الموالي:

الجدول 01 - تبويب معايير المراجعة الدولية

| | |
|--|---------|
| المجموعة الأولى: الأمور التمهيدية | 199-100 |
| المجموعة الثانية: مسؤوليات المراجع | 299-200 |
| المجموعة الثالثة: التخطيط | 399-300 |
| المجموعة الرابعة: الرقابة الداخلية | 499-400 |
| المجموعة الخامسة: أدلة الإثبات | 599-500 |
| المجموعة السادسة: الاستفادة من عمل الآخرين | 699-600 |
| المجموعة السابعة: نتائج المراجعة وتقاريرها | 799-700 |
| المجموعة الثامنة: المجالات المتخصصة | 899-800 |
| المجموعة التاسعة: خدمات ذات صلة | 999-900 |

المصدر: وفق قراءة للمعايير الدولية للمراجعة.

1-2) واقع المراجعة الخارجية في الجزائر

عرفت الفترة الأخيرة اصدر مجموعة من النصوص التشريعية من أجل تنظيم مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر، ومن أهم هذه التشريعات القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010¹⁰. ومن أهم ما جاء به هذا القانون هو إعادة هيكلة المنظمات المهنية المتمثلة في المصنف الوطني للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، كما منح صلاحيات أوسع للسلطات العمومية من خلال استعادة وزارة المالية على تنظيم المهنة وممارسة الوصاية عليها. كما أصدرت لجنة متابعة المعايير الجزائرية التابعة للمجلس الوطني للمحاسبة جملة من معايير المراجعة الجزائرية NAA، بلغ عددها 12 معيارا.

بإجراء مقارنة بين معايير المراجعة الدولية والجزائرية*، نجد أن المعايير الجزائرية للمراجعة هي التصور المحلي لمعايير المراجعة الدولية، الفرق يتمثل في العدد لكون مشروع معايير المراجعة الجزائرية مازال في طور الانجاز بحيث يحتوي على 12 معيار فقط، فرق آخر متمثل في التصنيفات، حيث صدرت معايير المراجعة الدولية مصنفة في مجالات معينة أما معايير المراجعة الجزائرية فعددها لا يسمح بتصنيفها حاليا¹¹.

قام المجلس الوطني للمحاسبة بإصدار مجموعة من المعايير المهنية، حيث تم اصدار أول مجموعة من المعايير الجزائرية للمراجعة بموجب المقرر 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016¹²، تضمن أربعة معايير (المعيار 210، المعيار 505، المعيار 560، والمعيار 580). ثم تم اصدار المجموعة الثانية بموجب المقرر 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016¹³، والذي تضمن أربعة معايير أيضا (المعيار 300، المعيار 500، المعيار 510، والمعيار 700). وفي سنة 2017، تم اصدار المجموعة الثالثة من المعايير الجزائرية للمراجعة بموجب المقرر 23 المؤرخ في 15 مارس 2017¹⁴، والذي تضمن أربعة معايير (المعيار 520، المعيار 570، المعيار 610، والمعيار 620). وهذه المعايير مستمدة من المعايير الدولية للمراجعة، والتي يمكن تبويبها وفق الجدول التالي:

* هناك مجموعة من المعايير قيد التحضير لم تصدر بعد من قبل المجلس الوطني للمحاسبة.

الجدول 02- معايير المراجعة الجزائرية

| تاريخ الإصدار | رقم المعيار | عنوان المعيار | مجال المعيار |
|---------------|-------------|--|--|
| 2016/02/04 | 210 | اتفاق حول مهام احكام المراجعة | يعالج هذا المعيار واجبات المراجع للاتفاق مع الادارة وعند الاقتضاء مع الأشخاص القائمين على الحكم في المؤسسة حول أحكام مهمة المراجعة. |
| | 505 | التأكيدات الخارجية | يعالج هذا المعيار استعمال المراجع لإجراءات التأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة. |
| | 560 | أحداث تقع بعد إقفال الحسابات والأحداث اللاحقة | يتطرق هذا المعيار إلى التزامات المراجع اتجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار تدقيق الكشوف المالية. |
| 2016/10/11 | 580 | التصريحات الكتابية | يعالج هذا المعيار إلزامية حصول المراجع على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة في إطار مهمته. |
| | 300 | تخطيط مراجعة الكشوف المالية | يدرس هذا المعيار التزامات المراجع فيما يخص التخطيط لمراجعة الكشوف المالية. |
| | 500 | العناصر المقنعة | يوضح هذا المعيار مفهوم العناصر المقنعة في إطار مراجعة الكشوف المالية ويعالج واجبات المدقق فيما يتعلق بتصوير ووضع حيز التنفيذ إجراءات المراجعة قصد الحصول على عناصر مقنعة ومناسبة. |
| | 510 | مهام المراجعة الأولية - الأرصدة الافتتاحية | يعالج هذا المعيار الأرصدة الافتتاحية في إطار مهنة الأولية بالإضافة إلى أنه يعالج واجبات المراجع المتعلقة بهذه الأرصدة. |
| | 700 | تأسيس الرأي وتقرير المراجعة على الكشوف المالية | يعالج هذا المعيار التزام المراجع بتشكيل رأي حول الكشوف المالية القائم على أساس تقييم الاستنتاجات المستخرجة من العناصر المقنعة المجمعة. |
| 2017/03/15 | 520 | الإجراءات التحليلية | يعالج هذا المعيار استخدام المراجع للإجراءات التحليلية باعتبارها مراقبة مادية في جوهرها، إذ تسمح الإجراءات التحليلية الموضوعية حيز التنفيذ أثناء التعرف على الكيان ومحيطه باعتبارها إجراءات لتقييم المخاطر. |
| | 570 | استمرارية الاستغلال | يعالج هذا المعيار التزامات المراجع في مراجعة الكشوف المالية المتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد الكشوف المالية. |
| | 610 | استخدام أعمال المراجعين الداخليين | يعالج هذا المعيار شروط وفرصة انتفاع المراجع الخارجي من أعمال المراجعة الداخلية. |
| | 620 | استخدام أعمال خبير معين من طرف المراجع | يعالج هذا المعيار واجبات المراجع عندما يستعين بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة والمراجعة. |

المصدر: بالاعتماد على: المقرر 2 المؤرخ في 2016/02/04 ، المقرر 150 المؤرخ في 2016/10/11 & المقرر 23 المؤرخ في 2017/03/15.

ويبين الجدول التالي التوافق الكلي لمعايير المراجعة الجزائرية مع المعايير الدولية للمراجعة، حيث تحمل نفس الترقيم، كذلك بالنسبة للمضمون هناك توافق كبير بينهما، إلا أنه توجد بعض الاختلافات في المصطلحات، بالإضافة إلى أن المعايير الدولية للمراجعة أكثر تفصيلا من المعايير الجزائرية للمراجعة:

الجدول 03- توافق المعايير الجزائرية للمراجعة مع المعايير الدولية للمراجعة

| مدى التقارب | ما يقابله من المعيار الجزائري للمراجعة | المعيار الدولي للمراجعة |
|-----------------------|---|---|
| توافق في بنود المعيار | المعيار الجزائري 210: اتفاق حول أحكام مهمة المراجعة | المعيار الدولي 210: الموافقة على شروط المراجعة |
| توافق في بنود المعيار | المعيار الجزائري 300: تخطيط مراجعة الكشوف المالية | المعيار الدولي 300: التخطيط للمراجعة |
| توافق في بنود المعيار | المعيار الجزائري 500: العناصر المقنعة | المعيار الدولي 500: أدلة الإثبات |
| توافق في بنود المعيار | المعيار الجزائري 505: التأكيدات الخارجية | المعيار الدولي 505: المصادقات الخارجية |
| توافق في بنود المعيار | المعيار الجزائري 510: مهام المراجعة الأولية | المعيار الدولي 510: عمليات المراجعة الأولية |
| توافق في بنود المعيار | المعيار الجزائري 560: الأحداث اللاحقة | المعيار الدولي 560: الأحداث اللاحقة |
| توافق في بنود المعيار | المعيار الجزائري 580: التصريحات الكتابية | المعيار الدولي 580: التصريحات الكتابية |
| توافق في بنود المعيار | المعيار الجزائري 700: تأسيس الرأي وتقرير المراجع | المعيار الدولي 700: تكوين رأي التقرير |
| توافق في بنود المعيار | المعيار الجزائري 520: الإجراءات التحليلية | المعيار الدولي 520: الإجراءات التحليلية |
| توافق في بنود المعيار | المعيار الجزائري 570: استمرارية الاستغلال | المعيار الدولي 570: الاستمرارية |
| توافق في بنود المعيار | المعيار الجزائري 610: استخدام أعمال المراجعين الداخليين | المعيار الدولي 610: الاعتماد على أعمال المراجع الداخلي |
| توافق في بنود المعيار | المعيار الجزائري 620: استخدام أعمال خبير معين من طرف المراجع | المعيار الدولي 620: الاعتماد على أعمال الخبراء المتخصص |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مضمون كل معيار.

2) الدراسة الميدانية:

تبنت الجزائر مجموعة من الإصلاحات تمثلت في تحيين النصوص التنظيمية لمهنة المراجعة الخارجية، وذلك عن طريق إصدار القانون 10-01 والنصوص التشريعية المتممة له، تبعه إصدار المعايير الجزائرية للمراجعة المتبنية من المعايير الدولية للمراجعة بنفس المضمون ونفس الترميز، الأمر الذي أحدث جملة من الاستحداثات على مستوى تنظيم وممارسة مهنة المراجعة الخارجية.

1-2) عرض الدراسة:

للاوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة سنعتمد على المنهج التحليلي في تحليل البيانات والمعلومات، ومن ثم تحليل النتائج المتحصل عليها.

مجتمع الدراسة:

تم حصر مجتمع الدراسة في فئتين، فئة الأكاديميين متمثلة في الأساتذة الجامعيين وفئة المهنيين متمثلة في الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين. وبغرض تسيير معالجة الاستبيان تم تحديد مقياس الإجابات باستخدام مقياس ليكارت الخماسي بهدف معرف الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة في الاسئلة التي تضمنتها محاور الاستبيان، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول 04 - مقياس ليكارت الخماسي

| التصنيف | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|----------------|------------|--------------|--------------|--------------|----------------|
| الدرجة | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| المتوسط المرجح | [1,8-1] | [2,60 -1,81] | [3,40 -2,61] | [4,20 -2,41] | [5,00 -4,21] |

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي (2006)، «البحث العلمي- الدليل التطبيقي للباحثين-»، دار وائل للنشر، عمان، ص 115.

اختبار صدق وثبات الاستبيان:

يبين الجدول الموالي قيم معامل الثبات "ألفا كرونباخ" للاستبيان والمحاور المكونة له، وذلك بغرض التأكد من ثبات وصدق مكونات هذا الاستبيان.

الجدول 05 - ثبات وصدق الاستبيان

| البيان | عدد العبارات | معامل الثبات ألفا كرونباخ |
|---------------|--------------|---------------------------|
| المحور الأول | 5 | 0.724 |
| المحور الثاني | 4 | 0.707 |
| المحور الثالث | 5 | 0.713 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS.

يؤكد الجدول السابق على ثبات وصدق محاور الاستبيان، إذ أن جميع قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ أكبر من النسبة المقبولة 60% مما يعني أن كل النسب جيدة وتصلح لأغراض البحث.

دراسة خصائص عينة الدراسة:

تضمن القسم الأول من الاستبيان البيانات الشخصية لأفراد العينة المدروسة، ويمكن توضيح هذه الخصائص في الجدول التالي:

الجدول 06 - وصف أفراد خصائص عينة الدراسة

| المعلومات الشخصية | البيان | التكرار | النسبة % |
|-------------------|-------------------|---------|----------|
| المؤهل العلمي | دكتوراه | 13 | 38,2 |
| | ماجستير | 14 | 41,2 |
| | ليسانس | 07 | 20,6 |
| | المجموع | 34 | 100,0 |
| الخبرة | أقل من 5 سنوات | 16 | 47,1 |
| | من 5 إلى 10 سنوات | 12 | 35,3 |
| | من 11 إلى 15 سنة | 4 | 11,8 |
| | أكثر من 15 سنة | 2 | 5,8 |
| | المجموع | 34 | 100,0 |
| الوظيفة | خبير محاسب | 2 | 5,9 |
| | محافظ حسابات | 11 | 32,4 |
| | محاسب معتمد | 3 | 8,8 |
| | أستاذ جامعي | 18 | 52,9 |
| | المجموع | 34 | 100,0 |
| طبيعة العمل | أكاديمي | 20 | 58,8 |
| | مهني | 14 | 41,2 |
| | المجموع | 34 | 100,0 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS.

يتضح من خلال الجدول السابق أن معظم أفراد العينة من فئة الحاصلين على شهادة الدكتوراه والماجستير، حيث قدرت نسبهم على التوالي (38,2%) (41,2%) في حين بلغت نسبة الليسانس 20,6% أي أن عينة الدراسة تمثل الفئة التي تحمل مؤهلات قادرة على الإجابة على أسئلة الاستبيان، وفيما يخص الخبرة المهنية نلاحظ أن المستجوبين يتمتعون بخبرة مهنية تتراوح من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 35,3% ومن 11 إلى 15 سنة بنسبة 11,8% وهذا ما يعطي للدراسة قيمة نظرا للخبرة التي يتمتع بها أصحاب المهنة:

- نلاحظ أن معظم أفراد الدراسة هم أساتذة جامعيين بنسبة 52,9%، وتليها نسبة 32,4% بالنسبة لمحافظي الحسابات، ونسبة 5,9% للخبير المحاسب؛
- وبالنسبة لطبيعة عمل المستجوبين هم من الفئة الأكاديمية بنسبة 58,8%، ونسبة 41,2% بالنسبة لفئة المهنيين.

2-2) نتائج الدراسة:

يتم في هذه المرحلة تحليل البيانات التي تم الحصول على إجاباتها من عينة الدراسة، حيث يتم عرض النتائج وتحليلها وفقا لتسلسل أسئلة الاستبيان للوصول الى مدة تحقيق هدف الدراسة الميدانية.

تحليل نتائج المحور الأول:

تم تخصيص في المحور الأول للاستبيان 5 فقرات، تهدف الى معرفة دور الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في تحسين مهنة المراجعة الخارجية، وكانت نتائج فقرات المحور الأول حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 07 - دور الإصلاحات في تحسين مهنة المراجعة الخارجية

| الاتجاه | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الفقرات |
|---------|-------------------|-----------------|--|
| موافق | 0,83 | 2,02 | جاء القانون 10-01 لمواكبة التطورات العالمية |
| موافق | 0,62 | 1,82 | تسعى الحكومة الجزائرية الى وضع إطار قانوني خاص بمهنة المراجعة وذلك عن طريق إصدار قوانين وتشريعات |
| موافق | 0,66 | 1,91 | الهيكلية الجديدة للمنظمات المهنية المشرفة على تنظيم مهنة المراجعة الخارجية بالجزائر لها تأثير مباشر على تنظيم المهنة |
| موافق | 0,69 | 2,23 | تسعى الهيئات المنظمة لمهنة المراجعة في الجزائر إلى مواكبة التطورات الدولية للمهنة |
| موافق | 0,88 | 2,23 | هناك تطور ايجابي لمهنة المراجعة في الجزائر في المجال العلمي والمهني |
| موافق | | 2,04 | المتوسط الحسابي العام للمحور الأول |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة الأولى بلغ (2,02)، وقيمة الانحراف المعياري (0,83)، ما يدل أن أفراد العينة يتفقون أن القانون الجديد 10-01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد جاء لمواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي وتقريب الممارسات المحلية مع الممارسات الدولية، وهذا من خلال ما قامت به الحكومة الجزائرية عن طريق وضع إطار قانوني خاص بمهنة المراجعة من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات التي تنظم المهنة.

بالنسبة للفقرة الثالثة بلغ المتوسط الحسابي (1,91) وانحراف معياري قدره (0,66)، ما يعني اتفاق أفراد العينة أن التغييرات الهيكلية للمنظمات المهنية تحت وصاية وزارة المالية لها تأثير مباشر في تنظيم المهنة، وهذا راجع للدور الذي يؤديه المجلس الوطني للمحاسبة. بالنسبة للفقرة الرابعة هناك موافقة كبيرة من طرف أفراد العينة أن الهيئات المهنية المنظمة لمهنة المراجعة في الجزائر تسعى إلى مسايرة ومواكبة التغييرات والتطورات الحاصلة على المستوى الدولي حيث بلغ المتوسط الحسابي (2,23) وانحراف معياري قدره (0,69).

تحليل نتائج المحور الثاني:

تم تخصيص في المحور الثاني للاستبيان 4 فقرات، تهدف إلى معرفة مدى الحاجة إلى المعايير الدولية للمراجعة في البيئة الجزائرية، وكانت نتائج فقرات المحور الثاني حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 08 - مدى الحاجة إلى معايير المراجعة الدولية

| الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الاتجاه |
|--|-----------------|-------------------|------------|
| معايير المراجعة الدولية ضرورية لتطوير مهنة المراجعة على المستوى الدولي | 1,55 | 0,78 | موافق بشدة |
| توجه الجزائر نحو المعايير الدولية للمراجعة له أثر ايجابي على الاقتصاد الوطني | 1,88 | 1,06 | موافق |
| تطبيق معايير المراجعة الدولية يساهم في تطوير مهنة المراجعة في الجزائر | 1,61 | 0,69 | موافق بشدة |
| الاعتماد على معايير المراجعة الدولية يؤدي إلى توحيد نموذج تقرير المراجع | 1,88 | 0,87 | موافق |
| المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني | 1,73 | | موافق بشدة |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرة الأولى بلغ (1,55) وقيمة الانحراف المعياري (0,78)، وهذا يعني أن أغلب أفراد العينة يتفقون أن المعايير الدولية للمراجعة ضرورية لتطوير مهنة المراجعة على المستوى الدولي، وأن توجه الجزائر نحو المعايير الدولية للمراجعة له تأثير ايجابي على الاقتصاد الوطني من خلال فتح المجال للشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي بالنسبة للفقرة الثالثة قدر المتوسط الحسابي (1,61) وانحراف معياري (0,69)، ما يعني أن أفراد العينة يتفقون أن تطبيق المعايير الدولية للمراجعة من شأنه أن يساهم في تحسين وتطوير مهنة المراجعة في الجزائر.

أما بالنسبة للفقرة الرابعة فقد بلغ المتوسط الحسابي (1,88) وقدر الانحراف المعياري (0,87)، ما يعني أن أفراد العينة يتفقون أن الاعتماد على معايير المراجعة الدولية يؤدي إلى توحيد نموذج وشكل تقرير المراجع الخارجي.

تحليل نتائج المحور الثالث:

تم تخصيص في المحور الثالث للاستبيان 5 فقرات، تهدف إلى معرفة مدى توافق مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر مع الواقع الدولي، وكانت نتائج فقرات المحور الثالث حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 09 - المراجعة الخارجية في الجزائر والواقع الدولي

| الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الاتجاه |
|--|-----------------|-------------------|------------|
| هناك توافق بين النصوص القانونية المنظمة لمهنة المراجعة في الجزائر مع المعايير الدولية | 2,52 | 0,96 | موافق |
| معايير المراجعة الجزائرية هي امتداد للمعايير الدولية للمراجعة | 2,38 | 1,04 | موافق |
| إصدار معايير جزائرية للمراجعة يحسن من البيئة المحلية للمراجعة | 2,05 | 0,69 | موافق |
| المعايير الدولية للمراجعة تتلائم مع البيئة الجزائرية بعد تكييفها وفقا لاحتياجات ومتطلبات الاقتصاد الوطني | 2,5 | 0,92 | موافق |
| في حال تبني الجزائر للمعايير الدولية للمراجعة يفرض عليها تكوين المراجعين بصفة دورية | 1,58 | 0,82 | موافق بشدة |
| المتوسط الحسابي العام للمحور الثالث | 2,20 | | موافق |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن هناك اتفاق من طرف أفراد العينة أن النصوص القانونية المنظمة لمهنة المراجعة في الجزائر تتوافق مع المعايير الدولية للمراجعة حيث بلغ المتوسط الحسابي (2,52) وقيمة الانحراف المعياري (0,96)، كما أجمع أغلبية أفراد العينة أن إصدار معايير جزائرية للمراجعة يحسن من ممارسة المهنة محليا حيث قدر المتوسط الحسابي (2,05) بانحراف معياري قدره (0,69)، كما يرى أفراد عينة الدراسة أن معايير المراجعة الجزائرية ما هي إلا امتداد للمعايير الدولية للمراجعة. نلاحظ أن معظم أفراد عينة الدراسة يتفقون أنه في حال تبني المعايير الدولية للمراجعة يفرض عليها تكوين المراجعين بصفة دورية نظرا للمرونة التي تتمتع بها المعايير الدولية للمراجعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (1,58) وقيمة الانحراف المعياري (0,82).

اختبار الفرضيات:

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار T، وكانت النتائج كما يلي:

✓ اختبار الفرضية الأولى:

للتأكد من صحة الفرضية الأولى سوف يتم الاعتماد على نتائج المحور الأول وفق الجدول التالي:

الجدول 10 - اختبار الفرضية الأولى

| المحور الأول | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | القيمة المحسوبة | مستوى الدلالة sig |
|--------------------------------------|-----------------|-------------------|-----------------|-------------------|
| دور الإصلاحات في تحسين مهنة المراجعة | 2,04 | 0.736 | 16.229 | 0.000 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS.

يلاحظ من خلال الجدول السابق، أن الإجابات تتجه نحو الموافقة لأن قيمة المتوسط 2,04، كما يلاحظ أن قيمة t المحسوبة 16,229 أكبر من القيمة الجدولية، وكذا مستوى الدلالة sig (معدوم)، وبالتالي نقبل الفرضية التي تنص أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لتنظيم مهنة المراجعة أدت إلى تحسين المهنة.

✓ اختبار الفرضية الثانية:

للتأكد من صحة الفرضية الثانية سوف يتم الاعتماد على نتائج المحور الثاني وفق الجدول التالي:

الجدول 11 - اختبار الفرضية الثانية

| المحور الثاني | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | القيمة المحسوبة | مستوى الدلالة sig |
|--|-----------------|-------------------|-----------------|-------------------|
| مدى الحاجة إلى معايير المراجعة الدولية | 1,73 | 0.85 | 11.967 | 0.000 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS

يلاحظ من خلال الجدول السابق، أن الإجابات تتجه نحو الموافقة لأن قيمة المتوسط الحسابي 1,73، كما يلاحظ أن قيمة t المحسوبة 11.967، وأن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (sig = 0.000) أقل من مستوى الدلالة المعنوية $\alpha=0.05$ وبالتالي نقبل الفرضية التي تنص أن هناك حاجة لتطبيق المعايير الدولية للمراجعة في البيئة الجزائرية.

✓ اختبار الفرضية الثالثة:

للتأكد من صحة الفرضية الثالثة سوف يتم الاعتماد على نتائج المحور الثالث وفق الجدول التالي:

الجدول 12- اختبار الفرضية الثالثة

| المحور الثالث | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | القيمة المحسوبة | مستوى الدلالة sig |
|--|-----------------|-------------------|-----------------|-------------------|
| المعايير الدولية للمراجعة والواقع الدولي | 2,20 | 0.886 | 14.583 | 0.000 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS.

يلاحظ من خلال الجدول السابق، أن الإجابات تتجه نحو الموافقة لان قيمة المتوسط الحسابي 2,20، كما يلاحظ أن قيمة t المحسوبة 14.583، وأن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (sig=0.000) أقل من مستوى الدلالة المعنوية $\alpha=0.05$ ، وبالتالي نقبل الفرضية التي تنص أن هناك توافق بين ممارسة مهنة المراجعة في الجزائر مع المعايير الدولية للمراجعة.

خاتمة:

تبنّت الجزائر بعض المعايير الدولية للمراجعة لمواكبة التطورات العالمية والتقليل من التفاوت بين الممارسات المهنية المحلية والممارسات المهنية الدولية، فعلى ممارسي المهنة الالتزام بها لأن هذا من شأنه أن يحسن من تنظيم مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر.

من النتائج المتوصل إليها:

- أصدرت الجزائر مجموعة من القوانين كمحاولة لإصلاح مهنة المراجعة الخارجية أهمها القانون 10-01 الذي أدى الى تغيير هيكلية المنظمات المهنية والارتقاء بالمهنة، إلا أنها مازالت تعاني من بعض النقائص والصعوبات؛
- تبنّت الجزائر 12 معيارا من معايير المراجعة الدولية في ثلاث مجموعات وكل مجموعة تضمنت أربعة معايير، هذه المعايير متبناة من المعايير الدولية للمراجعة؛
- الأهداف المرجوة من تطبيق المعايير الجزائرية للمراجعة هي تحقيق توافق دولي، وتوحيد طريقة العمل بين ممارسي المهنة بما يتوافق مع الممارسات الدولية؛
- وأثبتت الدراسة أن هناك توافق بين المعايير الجزائرية للمراجعة والمعايير الدولية للمراجعة إلا أن المعايير الدولية للمراجعة أكثر تفصيلا.

وبناء على نتائج التحليل، نقترح التوصيات التالية:

- ضرورة تبنى إطار تصوري لمهنة المراجعة الخارجية في الجزائر؛
- تكملة إصدار المعايير الجزائرية للمراجعة لتصبح إطار مرجعي يعتمد عليه ممارسي المهنة؛
- إجراء تكوين خاص بمعايير المراجعة الجزائرية يسمح لممارسي المهنة من فهمها والاعتماد عليها؛
- والتحيين المستمر للمعايير الجزائرية للمراجعة مع التغيرات التي تشهدها المعايير الدولية للمراجعة.

الملاحق:

استمارة الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أمجد بوقرة *بومرداس*
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

استمارة استبيان

نرجوا منكم المشاركة في إثراء هذا الموضوع من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة الأسئلة الموجودة بهذا الاستبيان، الهدف منها هو الحصول على بعض المعلومات التي تساعدنا في الوصول إلى مجموعة من النتائج لانجاز مقال علمي بعنوان "تبنى المعايير الدولية للمراجعة الخارجية في الجزائر"

نلتمس منكم الإجابة على الأسئلة بأمانة وموضوعية، علما أن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

معلومات عامة

- 1- المؤهل العلمي: دكتوراه ماجستير ليسانس
- 2- الوظيفة الحالية: خبير محاسب محافظ حسابات محاسب معتمد أستاذ أكاديمي
- 3- الخبرة المهنية: اقل من 5 سنوات 5 إلى 10 سنوات 10 إلى 15 سنة أكثر من 15 سنة
- 4- طبيعة العمل: أكاديمي مهني

المحور الأول: دور الإصلاحات في تحسين مهنة المراجعة في الجزائر

| غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة | الفقرات |
|----------------|-----------|-------|-------|------------|--|
| | | | | | القانون 01-10 جاء لمواكبة التطورات العالمية |
| | | | | | تسعى الحكومة الجزائرية إلى وضع إطار قانوني خاص بمهنة المراجعة وذلك عن طريق إصدار قوانين وتشريعات |
| | | | | | الهيكلية الجديدة للمنظمات المهنية المشرفة على تنظيم مهنة المراجعة الخارجية بالجزائر لها تأثير مباشر على تنظيم المهنة |
| | | | | | تسعى الهيئات المنظمة لمهنة المراجعة في الجزائر إلى مواكبة التطورات الدولية للمهنة |
| | | | | | هناك تطور ايجابي لمهنة المراجعة في الجزائر في المجال العلمي والمهني |

المحور الثاني: مدى الحاجة إلى المعايير الدولية للمراجعة

| غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة | الفقرات |
|----------------|-----------|-------|-------|------------|---|
| | | | | | معايير المراجعة الدولية ضرورية لتطوير مهنة المراجعة على المستوى الدولي |
| | | | | | الاستناد على معايير المراجعة الدولية يعد مظهرا من مظاهر الانفتاح على العالم |
| | | | | | تطبيق معايير المراجعة الدولية يساهم في تطوير مهنة المراجعة في الجزائر |
| | | | | | الاعتماد على معايير المراجعة الدولية يؤدي الى توحيد نموذج تقرير المراجع |

المحور الثالث: المعايير الدولية للمراجعة والواقع المهني للمراجعة في الجزائر

| الفقرات | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|--|---------------|-------|-------|--------------|----------------------|
| هناك توافق بين النصوص القانونية المنظمة لمهنة المراجعة في الجزائر مع المعايير الدولية | | | | | |
| معايير المراجعة الجزائرية هي امتداد للمعايير الدولية للمراجعة | | | | | |
| إصدار معايير جزائرية للمراجعة يحسن من البيئة المحلية | | | | | |
| المعايير الدولية للمراجعة تتلائم مع البيئة الجزائرية بعد تكييفها وفقا لاحتياجات ومتطلبات الاقتصاد الوطني | | | | | |
| في حال تبنى الجزائر للمعايير الدولية للمراجعة يفرض عليها تكوين المراجعين بصفة دورية | | | | | |

التكرارات والنسب المئوية

العلمي المؤهل

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid دكتوراه | 13 | 38.2 | 38.2 | 38.2 |
| ماجستير | 14 | 41.2 | 41.2 | 79.4 |
| ليسانس | 7 | 20.6 | 20.6 | 100.0 |
| Total | 34 | 100.0 | 100.0 | |

الوظيفة

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|------------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid خبير محاسب | 2 | 5.9 | 5.9 | 5.9 |
| محافظ حسابات | 11 | 32.4 | 32.4 | 38.2 |
| محاسب معتمد | 3 | 8.8 | 8.8 | 47.1 |
| أستاذ جامعي | 18 | 52.9 | 52.9 | 100.0 |
| Total | 34 | 100.0 | 100.0 | |

الخبرة المهنية

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|----------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid <5 | 16 | 47.1 | 47.1 | 47.1 |
| 5-10 | 12 | 35.3 | 35.3 | 82.4 |
| 11-15 | 4 | 11.8 | 11.8 | 94.1 |
| plus 15 | 2 | 5.9 | 5.9 | 100.0 |
| Total | 34 | 100.0 | 100.0 | |

ثبات أداة الدراسة وفق معامل الفايرونباخ

Reliability Statistics

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|------------------|------------|
| .725 | 5 |

Reliability Statistics

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|------------------|------------|
| .713 | 5 |

Reliability Statistics

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|------------------|------------|
| .707 | 4 |

One-Sample Test

| | Test Value = 0 | | | | | |
|-------|----------------|----|-----------------|-----------------|---|--------|
| | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | | | | Lower | Upper |
| q1ch1 | 14.183 | 33 | .000 | 2.02941 | 1.7383 | 2.3205 |
| Q2ch1 | 16.979 | 33 | .000 | 1.82353 | 1.6050 | 2.0420 |
| Q3ch1 | 16.682 | 33 | .000 | 1.91176 | 1.6786 | 2.1449 |
| Q4ch1 | 18.650 | 33 | .000 | 2.23529 | 1.9914 | 2.4791 |
| Q5ch1 | 14.651 | 33 | .000 | 2.23529 | 1.9249 | 2.5457 |

| | Test Value = 0 | | | | | |
|-------|----------------|----|-----------------|-----------------|---|--------|
| | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | | | | Lower | Upper |
| Q1ch2 | 11.566 | 33 | .000 | 1.55882 | 1.2846 | 1.8330 |
| Q2ch2 | 10.292 | 33 | .000 | 1.88235 | 1.5103 | 2.2544 |
| Q3ch2 | 13.534 | 33 | .000 | 1.61765 | 1.3745 | 1.8608 |
| Q4ch2 | 12.479 | 33 | .000 | 1.88235 | 1.5755 | 2.1892 |

One-Sample Test

| | Test Value = 0 | | | | | |
|-------|----------------|----|-----------------|-----------------|---|--------|
| | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | | | | Lower | Upper |
| Q1ch3 | 15.349 | 33 | .000 | 2.52941 | 2.1941 | 2.8647 |
| Q2ch3 | 13.295 | 33 | .000 | 2.38235 | 2.0178 | 2.7469 |
| Q3ch3 | 17.304 | 33 | .000 | 2.05882 | 1.8168 | 2.3009 |
| Q4ch3 | 15.686 | 33 | .000 | 2.50000 | 2.1757 | 2.8243 |
| Q5ch3 | 11.282 | 33 | .000 | 1.58824 | 1.3018 | 1.8746 |

الهوامش والمراجع:

- 1 نور الهدى بهلولي (2018)، «أثر العمل بمعايير التدقيق الدولية على تطوير ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي- دراسة حالة الجزائر»، مجلة "أبحاث اقتصادية وإدارية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، المجلد 12، العدد 02، ص ص 245-272.
- 2 خليفة أحمد (2011)، «مكانة معايير المراجعة الدولية في الجزائر»، الملتقى الدولي حول «النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة»، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، جامعة البليدة [كتاب الملتقى، ص 8].
- 3 سامية فقير & محمد أمين لعروم (2019)، «معايير التدقيق الدولية ودورها الفعال في تكريس حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري»، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، مخبر "آداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركة الاقتصادية الدولية"، جامعة بومرداس، المجلد 02، العدد 01، ص ص 28-47.
- 4 سامي زيادي، سمير بوعافية & صالح سراي (2020)، «منهجية التدقيق في ظل معايير التدقيق الدولية»، مجلة "العلوم الإدارية والمالية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، المجلد 04، العدد 01، ص ص 19-36.
- 5 Bahram SOLTANI (2007), «Auditing An International Approach», Pearson Education limited, London, p. 131.
- 6 عبد القادر بكحيل (2018)، «أهمية تبني المعايير الدولية للتدقيق ISA في البيئة الاقتصادية الجزائرية»، مجلة "اقتصاديات شمال إفريقيا"، مخبر "العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا"، جامعة الشلف، المجلد 14، العدد 18، ص ص 121-132.
- 7 ماجدولين زهير مهروسة (2017)، «دور معايير التدقيق الدولية في تحسين الأداء المهني لتدقيق الحسابات- دراسة ميدانية»، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ص 1.
- 8 ارجع إلى:
 - زهير سعدي (2017)، «معايير اعداد التقرير في الجزائر ومدى تطابقها مع معايير التدقيق الدولية- دراسة نظرية تحليلية»، مجلة "الأفاق للدراسات الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، المجلد 02، العدد 02، ص ص 186-202؛
 - هبة صنهاجي، عبد القادر عوادي & محمد العيد عمامرة (2017)، «أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في تحسين جودة التدقيق الخارجي»، مجلة "العلوم الإدارية والمالية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، المجلد 01، العدد 01، ص ص 423-436.
- 9 أحمد دحدوح (2009)، «مراجعة الحسابات المتقدمة»، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص 68.

- 10 القانون 01-10 المؤرخ في 28 رجب 1431 هـ الموافق لـ 11 جوان 2010م المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد (الجريدة الرسمية، العدد 42-2010م).
- 11 عبد المالك هامل (2018)، «واقع وآفاق ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر»، مجلة "الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي"، مخبر "الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي"، المدرسة العليا للتجارة، القليعة، المجلد 12، العدد 25، ص ص 1-25.
- 12 المقرر 002 المؤرخ في 2016/02/04 المتضمن المعايير الجزائرية للمراجعة.
- 13 المقرر 150 المؤرخ في 2016/10/11 المتضمن المعايير الجزائرية للمراجعة.
- 14 المقرر 23 المؤرخ في 2017/03/15 المتضمن المعايير الجزائرية للمراجعة.